مجتمع

روسيا: فقدان 17 شخصاً في غرق سفينة صيد

غرقت سفينة لصيد السمك في القطب الشمالي الروسي، أمس، ما أدى إلى فقدان 17 شخصاً. وقالت وكالة أنباء روسية نقلاً عن وزارة الحالات الطارئة، إنّ «طاقم السفينة يتألف من 19 شخصاً، وتم إنقاذ شخصين». والسفينة الخاصة «أونيغا» غرقت قرب أرخبيل نوفايا زيمليا في بحر بارنتس. وأبلغت السلطات بالحادث عند السابعة والنصف صباحاً (4:30 بتوقيت غرينيتش)، ويعتقد المسؤولون أنّ الجليد تراكم على السفينة في المياه الباردة ما أدى إلى غرقها. وتعمل السفينة التي ترفع العلم الروسي منذ عام 1979. (فرانس برس)

بنغلادش تواصل نقل الروهينغا إلى جزيرة نائية

نقلت بنغلادش، أمس، مجموعة ثانية من اللاجئين الروهينغا إلى جزيرة نائية معرضة لفيضانات بخليج البنغال. وجرى نقل أكثر من 1600 شخص من هذه الأقلية الميانمارية المسلمة إلى باشان شار في وقت سابق من هذا الشهر. وقال وزير الخارجية، أبو الكلام عبد المؤمن، إنّ أقل من ألف شخص بقليل كانوا ضمن أحدث دفعة متوجهة إلى ما سمّاه «المنتجع الجميل». وتريد حكومة بنغلادش في نهاية المطاف نقل 100 ألف من الروهينغا إلى الجزيرة (56 كيلومتراً مربعاً)، رغم انتقادات الجماعات الحقوقية كونها جزيرة معزولة. (فرانس برس)

270 ألف مغترب غادروا عُمان

الرجل في الصورة مع ابنه، ينتظر في مطار مسقط الدولي، في العاصمة العمانية، إنجاز إجراءات سفره عائداً إلى بلاده، الهند. هذه الرحلة لم يكن يخطط لها على الأرجح، لكنّ ظروف العام 2020 المترافقة مع فيروس كورونا الجديد، وما فيه من قيود على الأعمال والنشاطات الاجتماعية وتراجع في الأسواق، أجبرت عشرات آلاف العمال المغتربين كما أفراد عائلاتهم على مغادرة البلاد.

في هذا الإطار، أظهرت بيانات من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عمان، أنّ عدد العمال الوافدين انخفض بأكثر من 270 ألفاً، أو نحو 16 في المائة في الفترة من نهاية 2019 حتى نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وأوضحت البيانات أنّ عدد العمال المغتربين في نوفمبر الماضي بلغ مليوناً و440 ألفاً، انخفاضاً من مليون و710 آلاف تقريباً في نهاية العام الماضي. واضطر كثير من العمال الوافدين إلى مغادرة دول الخليج العربي عموماً هذا العام، بعدما تأثرت اقتصاداتها بجائحة فيروس كورونا وما استتبعته من انخفاض في الطلب على النفط وفي أسعاره. وقالت منظمة العمل الدولية إنّها تتوقع أن يغادر العمال المغتربون دول الخليج العربي بأعداد تفوق ما حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية في 2008 - 2009، وتهاوي أسعار النفط في 2014 - 2015. وكان أكثر من 340 ألف عامل وافد قد غادروا سلطنة عمان في 2010، بعد الأزمة المالية.

(رويترز)

(محمد محجوب/ فرانس برس)

تراجع الخصوبة يهدد إيران

طهران ـ **العربي الجديد**

«لست أعلم كيف سيكون وضعنا الاجتماعي والاقتصادي في غضون العام المقبل. عندما أنام ليلاً وأستيقظ صباحاً لا أعلم ما الذي سيحدث. كلّ يوم ترتفع الأسعار، فيما تزداد إيجارات البيوت، بالإضافة إلى ألف مشكلة ومشكلة تدفعني إلى عدم التفكير في الحمل». هذا ما تعلنه المواطنة الإيرانية فرزانه، التي تزوجت قبل خمس سنوات ولم تنجب بعد بقرار منها ومن زوجها. وانطلاقاً من تجربتها الشخصية وملاحظة محيطها، لم تستغرب نبأ تراجع الخصوبة في بلادها إلى مستويات قياسية، بل تعلق: «هذا الوضع طبيعي، فمنذ سنوات لا يفكر كثير من الناس بالإنجاب، وإذا قرروا ذلك فإنّهم يكتفون بأقل عدد من الأطفال».

تشير البيانات الرسمية إلى تراجع الخصوبة من 6 أطفال قبل خمسة عقود لكلّ امرأة إلى نحو طفلين خلال العقدين الأخيرين، إذ إنّ إيران لم تستبدل سكانها منذ 15 عاماً. ومعدل الاستبدال أو الإحلال في الديموغرافيا، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدل الخصوبة الكلية، وفي حال ارتفاع الأخير يرتفع تلقائياً معدل الإحلال ويعوض عن الوفيات بسكان جدد. كذلك، ورد في البيانات الأخيرة للأمم المتحدة أنّ إيران فقدت خلال الأعوام الثلاثين الماضية أكثر من 70 في المائة من نسبة الخصوبة. خلال السنوات الماضية، زادت وتيرة هبوط معدل الخصوبة الكلية في إيران ليتراجع من 2,07 طفلين لكلّ امرأة في سنّ الخصوبة، عام 2017، إلى 1,77 طفل عام 2019، بحسب بيانات مركز الإحصاء الإيراني. وبحسب دراسات سكانية حديثة، فإنّ المعدل أيضاً تراجع خلال عام 2020 إلى 1,7 طفل لكلّ امرأة.

الخطر الأكبر يكمن في أنّ تراجع معدل الخصوبة الكلية في إيران، لا يقتصر على فئة عمرية محددة، بل يشمل جميع الفئات العمرية النسائية، من 20 إلى 24 عاماً، و25 إلى 29 عاماً، و30 إلى 34 عاماً، بحسب بيانات مركز الإحصاء الإيراني.

وعند بحث أسباب تراجع الخصوبة في إيران، رصدت «العربي الجديد» صنفين بارزين من الأسباب، هما العوامل الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن دور مجموعة عوامل فيزيولوجية وصحية لدى كلّ من الرجال والنساء، وهي موجودة في أيّ مجتمع.

أبرز العوامل الاجتماعية، تغير النظرة الإيجابية تجاه الخصوبة، وتغير نمط الحياة، وارتفاع معدلات الطلاق، بالإضافة إلى متطلبات الحياة الحضرية في المدن، بما فيها مشاركة النساء في مختلف الشؤون ودخولهن مجالات العمل والتعليم في الدراسات الجامعية العليا. وتعدّ هذه العوامل من إفرازات التحولات الاجتماعية التي تشهدها إيران في العقود الأخيرة، والتي زادت وتيرتها خلال العقد الأخير، مدفوعة بالأزمات الاقتصادية المستمرة. وتأتي هذه التحولات بينما كان إنجاب عدد كبير من الأطفال، قبل أربعة عقود، أمراً مجتمعياً مستحسناً، تقدسه العائلات إلى حدّ كبير، فعندما كانت الزوجات يتأخرن في الإنجاب كانت تلاحقهن «شبهة» العقم، وكان ينظر إلى الرجل على أنّه «مقطوع النسل». لذلك، كان الإنجاب يشكل الأولوية للزوجين بعد تشكيل الأسرة، وهو ما تغير تماماً اليوم. ومن أهم هذه العوامل الاجتماعية أيضاً، ارتفاع سنّ الزواج، إذ تشير البيانات الإيرانية إلى أنّ هذا العامل يشكل 38 في المائة من أسباب تراجع الخصوبة، إذ كان معدل سن الزواج للفتيات في إيران عام 1963، 18 عاماً، بينما ارتفع إلى 23 عاماً في السنوات الأخيرة.

وتلعب الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها إيران منذ عقدين تقريباً، خصوصاً خلال السنوات الأربع الأخيرة، بسبب العقوبات الأميركية، دوراً كبيراً في تراجع الخصوبة، سواء لجهة تأثيرها في تراجع إقبال الشبان والشابات على الزواج، أو لجهة آثارها على زيادة حالات الطلاق ودفع الأسر إلى تأخير الإنجاب. وعام 2020، أدى انتشار فيروس كورونا الجديد دوراً في انخفاض الخصوبة في إيران، التي تتصدر دول المنطقة في تفشي الفيروس والوفيات والإصابات، إذ بات كورونا يشكل أحد أهم عقبات الزواج في البلاد، كما يؤثر الفيروس في تأخير القرار بالإنجاب، إذ يحذر خبراء وعلماء نفس من أنّ استمرار الفيروس وتفشيه الواسع وسط عدم وجود أفق لنهايته، ستكون له تداعيات مجتمعية واقتصادية صعبة، يمكن أن تدفع الشباب إلى التخلي تماماً عن فكرة الحياة الزوجية.

زيادة معدل الشيخوخة

التهديد الأبرز لتراجع الخصوبة في إيران، هو نمو الشيخوخة، وما يترتب عليه من تحديات اجتماعية واقتصادية. تقول مستشارة وزير الصحة، شهلا خسروي، إنّ الشيخوخة تسلك مساراً متصاعداً في إيران أسرع من المعدل العالمي: «خلال الأعوام الستين الماضية، زاد معدل الشيخوخة عالمياً 5 سنوات، أما في إيران فزاد 10 سنوات».

الغلاف

ليل السبت - الأحد الماضي، كان لبنان على موعد مع جريمة جديدة ترتكب بحق واحدة من ابرز فئات المهمشين في البلاد، وهم اللاجئون السوريون، إذ أحرق مخيم لهم بالكامل في محافظة عكار الشمالية

جحيم المخيم 009

شهادات السوريين الناجين من حريق شمالي لبنان

عكار ـ **سارة مطر**

موجعةٌ قصص اللاجئين السوريين المتضرّرين من إحراق مخيم بحنين - المنية، في عكار شمالي لبنان، ومؤلمةٌ مشاهداتهم وشهاداتهم الحيّة، بالحسرة والدموع يختزلون ليلةً حلّت عليهم كالفاجعة، وأشعلت برصاصها والسنة نيرانها، أبسط أحلامهم وأمالهم باستقرار وأمان اجتماعي ونفسي، بحفظ حياتهم وحياة أطفالهم، وهم الذين هربوا منذ سنواتٍ من قصف المدافع والحرب الدائرة في وطنهم.

المخيم الذي يحمل الرقم 009، والذي يضمّ بغالبيّته لاجئين من مدينتَي الحسكة والقامشلي، وآخرين من حمص، تشرّدت عائلاته بأكملها وتوزّعت على الخيمات المجاورة ولدى أهالي بلدة المنية وطرابلس وعكار وغيرها من المناطق، بعدما شهده ليل السبت - الأحد الماضي من إشكالٍ بين شبّان لبنانيين وعمّال سوريين، تطوّر إلى إطلاق نار في الهواء من قبل اللبنانيين، قبل قيامهم بإحراق المخيم.

صبحية حسين العمر، زوجة شاويش (المسؤول عن شؤون) المخيم، تروي لـ«العربي الجديد» كيف هرع اللاجئون و«أهالي الخير» لحظة إطلاق الرصاص واندلاع النيران إلى نجدة بعضهم بعضاً، وسحب الأطفال والنساء وكبار السن من الخيام باتجاه الجدار «وهو المنفذ الوحيد المتبقّي لهربونا بعدما جرت محاصرة المخيم من مدخليه». تقول: «قفزنا فوق الجدار، على ارتفاع نحو 3 أمتار، أنا وأولادي الخمسة، علماً أنّ ابني الصغير لا يتجاوز العشر سنوات، وكذلك كانت حال جميع أهالي المخيم، الذين كانوا ياغلبهم داخل خيامهم قبل وقوع الحادثة الأليمة». تضيف: «كان وقت المساء والطقس شديد البرودة، ونحن مجتمعون حول المدفأة نتّوي تناول العشاء، قبل أن نسمع صراخ أحدهم يردّد: يريدون أن يحرقوا المخيم، فهربنا بما علينا من ملابس، مشيا وهرولة، وخسرنا كلّ ما نملكه من خيام ومقتنيات، لم ناخذ أيّ شيء. خسرنا كفيرنا البراد، والغسالة، والغاز، والستائر، والتلفزيون، وفرشات النوم، والمؤونة الغذائية المنزلية، والمال والأوراق الثبوتية. بالكاد، نقذنا بأرواحنا وأرواح أولادنا». صبيحة التي توقّعت حرق المخيم بعد الإشكال، تضيف: «لا يقوون على السوريين إلاّ بحرق مخيماتهم» واصفة «حال الخوف والذعر ليلتها، إذ إنّ كلّ لاجئ سوري خاف على نفسه، من احتمال أن يتعرّض مخيمه للهجوم والحرق. ليلتها لم ننم، ولم ينم أيّ أحد من أهالي المخيمات المجاورة، وهي خمسة مخيمات».

لم يبقَ إلا الخيام (إبراهيم شلهوب/ فرانس برس)

والدة الأطفال الخمسة، الذين وُلد ثلاثة منهم في لبنان، كانت قد لجأت وعائلتها من سورية قبل نحو ست سنوات. وتشير إلى أنّ زوجها يعمل بأجرة يومية في الأراضي الزراعية و«أنا أعمل عندما تسنح لي الفرصة. نريد أن نعيش فحسب. لقد عملت بالزراعة وفي مصنع للبلاستيك، لكنّني أعاني اليوم من آلام في الظهر تمنعني من العمل، لذلك تلجأ ابنتي الكبرى (15 عاماً) للعمل أحياناً». وتتابع: «ماساة ليل السبت - الأحد شرّدتنا جميعاً، فمنّا من يعيش اليوم عند أقاربه أو جيرانه أو أصدقائه أو أصحاب عمله، أو لدى منازل أهل الخير. أنا نحن فنعيش حالياً في مخيم أبو عبير المجاور لمخيمنا».

من جهته، يقول عبد أحمد عبد، الذي لجأ إلى لبنان منذ عام 2011، إنّ «المخيم المتضرّر لم يشهد طوال هذه السنوات سوى إشكالاتٍ بسيطة، لكنّها المرة الأولى التي تتطوّر فيها الأمور إلى هذه الدرجة». يتابع لـ«العربي الجديد»: «لم أكن موجوداً داخل المخيم في وقت الحريق، بل كنتُ أقدّم واجب عزاء. لكنّني هرعتُ فور سماعي بالحادثة لنجدة عائلتي، ولولا أصدقائي اللبنانيين المجاورين للمخيم، لخسرتُ زوجتي وأولادي السبعة، كونّني وصلتُ متأخراً. فأنا أعاني من مشاكل في القدم ولا أقوى على المشي من دون العصا». عبد، الذي يعيش وعائلته حالياً في بيت لبناني إلى جانب المخيم، يكشف أنّه لا يعمل منذ فترة طويلة، وأنّه كان يعتاش من مساعدات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «لكن، مع الغلاء المعيشي في لبنان لم تعد هذه المساعدات كافية». ويشير إلى أنّ ابنَيه الكبيرين (22 عاماً و18 عاماً) يعملان في الحمضيات لإعالة العائلة، كاشفاً أنّه «بعد الحريق وصلتنا بعض المساعدات، كما قدم لنا صاحب البيت اللبناني، الطعام والشراب ومواد غذائية نتدبّر بها أمورنا أيضاً». ويختم بالقول: «المصيبة واحدة. نريد رحمة الله فقط».

«هربنا حفاةً، هرعنا إلى الحقول والشوارع، إنّها حقاً مذلّة». كانّ اللجوء والتشرّد قدرنا» بهذه العبارات تصف أمينة دياب الناصر، ليلة الحادثة. وتقول لـ«العربي الجديد»: «كنّا داخل الخيمة نتناول العشاء، وفجأة اندلعت النيران، فسارعتُ إلى احتضان ابني الوحيد الذي لم يتجاوز عمره ثلاثة أشهر، إنّه أول أولادي وأغلى ما أملك». بدمعةٍ وغصّةٍ تسرد الناصر كيف تمكّنوا بالكاد من انتشال بطاقات هويتهم قبل الهروب عبر الجدار. وتضيف: «هربتُ وطفلي وزوجي، بالإضافة إلى زوجته الأولى وأولاده الخمسة. قضينا ليلتنا في الحقول المجاورة، أشعلنا ناراً للتدفئة، فالبرد كان قارساً، وجلسنا حولها من دون أن يغمض لنا جفن. فالمأساة كبيرة، وصباح اليوم التالي لحادثة إحراق المخيم، كان صعباً جداً. عدنا إلى أرضٍ محروقة كاحلامنا. أمّا في ليلتنا الثانية فرأف بنا صاحب الأرض واستضافنا في منزله، وما زلنا حتى اليوم (أمس)، لكنّ مصيرنا مجهول، ويمكن القول إنّنا بلا ماوى دائم. لقد حُرقت خيامنا بعد أن تدفّرت بيوتنا في سورية». أمينة، التي يعمل زوجها في الزراعة وحراثة الأراضي، تتابع: «خسرنا كلّ شيء: غسالات، وبرادات، وأدوات كهربائية أساسية، وطباخ غاز، وفرن، وثياب، وبطانيات وكلّ ما جنيناه طوال سنوات لجوئنا».

أمّا اللاجئ عباس حمزة هفو، الأب لأربعة أطفال، فيختصر مشهد تلك الليلة بالقول: «لم نهنأ يوماً من مرارة اللجوء التي ترافقنا منذ 6 سنوات. أمّا في وقت الحادثة المشؤومة فقد كنّا جالسين في الخيمة عندما سمعنا أحدهم يصرخ: احترق المخيم... فسارعنا للهرب عبر الجدار باتجاه مخيم مجاور يعيش فيه أقاربنا». يضيف: «وصلتنا مساعدات غذائية وبعض المال والأدوية والحفاضات والحليب، غير أنّ مطلبنا الأساس إعادة إعمار مخيمنا، إذ يكفينا عذاب التشرّد مراراً وتكراراً، ناهيك عن كوني أعتاش منذ وقتٍ طويل من مساعدات مفوضية اللاجئين، فعملي في الزراعة هو بحسب الحاجة، واتقاضى مقابل كلّ يوم عمل، 25 ألف ليرة لبنانية (نحو 3 دولارات أميركية وفق سعر الصرف الفعلي في السوق السوداء)».

من جهته، يقول سرحان شحادة شويخ (أبو حلا): «كنتُ في المخيم مع زوجتي وأولادي الخمسة، وهربنا فقط بملابسنا التي علينا. خسرنا كلّ ما تعبنا لشرائه أو ادخاره خلال خمس سنوات من اللجوء».

1,500,000

لاجئ سوري، يعيشون في لبنان، بحسب تقديرات حكومية، بينهم نحو مليون مسجلون بمفوضية اللاجئين

تاريخ من الجرائم العنصرية

في جردة موجزة، يظهر حجم معاناة السوريين في لبنان، وتتكشف أزمة العنصرية تجاههم، التي تجلت في كثير من الانتهاكات بحقهم، آخرها حرق مخيم المنية

لم تكن حادثة إحراق مخيم بحنين - المنية شمالي لبنان، التي وقعت ليل السبت - الأحد الماضي، الحادثة العنصرية الأولى من نوعها. فاللاجئون السوريون في لبنان يتعرّضون منذ بداية لجوئهم عام 2011 لأبشع أنواع الانتهاكات والممارسات اللاإنسانية، وتُنسب إليهم وبشكل فوري أيّ جريمة قتل أو اغتصاب أو سرقة أو أيّ إشكال أمني أو عمل إرهابي، أو حتى حادث مروري على بساطته.

اللاجئون المستضعفون الذين لا تنتهي معاناتهم، والذين لا ترحمهم الكوارث الطبيعية من فيضانات وحرائق أنهكت مخيماتهم وقضت أكثر من مرة على مقوّمات حياتهم، لم يسلموا من قرارات جائرة بحقهم أو من جرائم وأحداث مأساوية طاولت عائلاتهم وأطفالهم، ناهيك عن حالة البؤس والفقر الشديد الذي يعانيه هؤلاء.

فمنذ لجوئهم، بادر العدد الأكبر من البلديات إلى منع اللاجئين السوريين من التجوّل ليلاً، في خطوة برّرها أصحابها بحرصهم على حفظ الأمن والأمان، مروراً بحوادث اغتصاب متكرّرة لأكثر من طفل وطفلة وشابات وشباب سوريّين، كما محاولة بيع فتاة سورية مقابل بدل مادي في مدينة صيدا، جنوبي لبنان، عام 2014، وتعرّض نحو عشر عائلات سورية للضرب على مدى ساعة ونصف ساعة من قبل لبنانيين، بسبب الهجمات الانتحارية التي شنّها سوريون في بلدة القاع اللبنانية عام 2016. وفي السياق، توفي لاجئ سوري في بلدة الصويرة البقاعية، بعد تعرّضه لضرب مبرح على يد شابين لبنانيين عام 2018 عقب توقفه أثناء قيادته حافلة مدرسة ليُنزل أحد الأطفال، فانهال عليه سائق لبناني بالصراخ والضرب، قائلاً له: «أنت سوري وتريد أن توقف السير؟».

كذلك، أقدم في سبتمبر/ أيلول 2019 على نبش قبر طفل سوري في الضنيه (شمالي لبنان) تحت حجّة أنّ «المقبرة ليست للغرباء». ووضع المرتكبون لافتة كُتب عليها: «يُمنع دفن أيّ شخص من السوريين، كبيراً كان أو صغيراً». وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، جرى الاعتداء على مجموعة من اللاجئين السوريين أمام أحد المصارف في زحلة (البقاع، شرق)، إذ كانوا ينتظرون دورهم لسحب الأموال المخصّصة لهم من مساعدات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ووصل الأمر في العام نفسه، إلى حدّ نشر كاريكاتور ينص على أنّ «المدرسة تعتذر من التلامذة اللبنانيين كونها «مفولة» (مكتظة) سوريين وعراقيين وبنغلادشيين وأحباش».

ولعلّ حادثة شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، تظهر بشكل واضح حجم الانتهاكات، إذ شهدت بلدة بشرّي في شمال لبنان، توتراً عارماً بعد جريمة قتل شاب لبناني على يد آخر سوري إثر خلاف فردي، ما أدى إلى غضب بعض أهالي البلدة وإقدامهم على طرد سوريين من منازلهم بعد إحراق عدد منها. وقد دعا بعضهم السلطات اللبنانية إلى طرد كلّ السوريين من المنطقة. كذلك، لا ينفك بعض المسؤولين اللبنانيين وعدد من وسائل الإعلام والناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، عن تمرير ونشر رسائلهم وخطاباتهم التحريضية بحق اللاجئين، واضعين الأبرياء منهم في قفص الاتهام الدائم وفي قوالب نمطية عنصرية.

وفي المقلب الآخر، تثابر الشريحة اللبنانية المناصرة لحقوق اللاجئين والمستضعفين، على بذل الجهود الدؤوبة من أجل تحصيل حقوقهم الإنسانية وتأمين حياة كريمة لهم، إلى حين عودتهم إلى وطنهم. فعند كلّ حادثة أو اعتداء أو كارثة طبيعية، ينبري العديد من الجمعيات الأهلية المحلية والناشطين اللبنانيين، إلى جانب المنظمات الدولية والجمعيات العربية والأجنبية، للوقوف إلى جانب اللاجئين السوريين، والاستجابة لحاجاتهم. ولعلّ حادثة مخيم بحنين - المنية خير مثال على ذلك.

ففي اتصال لـ«العربي الجديد»، يكشف رئيس بلدية بحنين، قضاء المنية، مصطفى وهبة، أنّه «منذ وقوع الحادثة، انطلقت مبادرات لبنانية عديدة قدّمت المساعدات الغذائية والأدوية والبطانيات وفرش النوم وغيرها العديد، ومن بين هذه الجهات، لجنة الزكاة التابعة لدار الفتوى والجمعيات المحلية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهبات العينية المقدّمة من بعض الدول العربية والأجنبية. فالمساندة أتت من كلّ حدب وصوب، ونحن بدورنا كأهالي وبلدية بحنين - المنية، نؤكّد أنّ عيوننا للاجئين وفق إمكانياتنا». يتابع: «لم يتوانَ اللبنانيون عن نجدة أشقائهم السوريين في المخيم المتضرر، فوقفوا إلى جانبهم طوال فترة إنقاذهم وأطفالهم من النيران، وعملوا على تأمين المساكن البديلة لإيوائهم، كما فتحوا بيوتهم وقدّموا ما استطاعوا من مساعدات».

وهبة، الذي يشدّد على «عدم وجود أي مشاكل بين أهالي البلدة واللاجئين السوريين»، يقول: «كلّنا واحد، نعيش معاً منذ نحو 10 سنوات بكل احترام ومحبة، علماً أنّ بلدتنا تضمّ نحو 30 مخيماً أيّ نحو 11 ألف لاجئ سوري، في حين أنّ عدد سكان بحنين اللبنانيين لا يتجاوز 8000 نسمة».

سارة...

هربوا من بشّرّي في نوفمبر الماضي (إبراهيم شلهوب/ فرانس برس)

خسرت مكان سكنها البسيط في بحنين قبل أيام (أحمد السعيد/ الأناضول)

هربنا حفاةً، هرعنا إلى الحقول والشوارع، إنّها حقاً مذلة

أولادي مصدومون مما حصل، فالمشهد كان بشعاً ومروّعاً

ويشرح لـ«العربي الجديد» كيف احتضن ابنه الصغير الذي لم يتجاوز السنة من عمره، وقفزَ وعائلته فوق الجدار «مشيا نحو 4 كيلومترات باتجاه خيمة تقع في منطقة صهور المنية، يعيش فيها سبعة أشخاص من أقاربنا، من القامشلي». ويقول: «لجأنا وآخرين إليهم، حتى بتنا اليوم نعيش قرابة 27 شخصاً في خيمة لا تتعدّى الغرفتين». وإذ يتحدّث عن مساعداتٍ غذائية وفرش نوم وصلتهم أول من أمس، يضيف: «أنا عاطل من العمل منذ أكثر من شهر، بعدما كنت أعمل في الحمضيات، لكنّ الأزمة الاقتصادية في لبنان انعكست سلباً علينا، وما كان ينقصنا إلا احتراق المخيم حتى تتضاعف مصائبنا. فالوضع مأساوي وصعب جداً، ونحن بأمسّ الحاجة إلى مساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإلى دعم المنظمات الدولية». ويختم أبو حلا بالقول: «أولادي مصدومون مما وقع، فمشهد ليل السبت - الأحد كان بشعاً ومروّعاً، وما زال يطنّ في أذنيّ صراخ النساء، كما بكاء الأطفال واثنين المسنّين».

من جهته، يشدّد اللاجئ السوري، ربيع الجميل، الذي يعيش في مخيم مجاور للمخيم المتضرّر، على «أهمية وأولوية إخماد فتيل الفتنة الذي يتمّ إشعاله يوماً بعد يوم، كما وقف التحريض ومشاعر الكراهية والعنصرية، فهناك ما يقارب مليون لاجئ سوري في لبنان وما من مصلحة لأحدٍ في تأجيج الوضع. وقد اجتمع بالأمس شيوخ وقبائل وعشائر لبنانية وسورية في مخيم أبو عبير، المجاور للمخيم المتضرر، سعياً إلى عقد الصلح فور إطلاق سراح الأبرياء من المعتقلين، فاللبناني أخ للسوري. وكلّ ما نريده اليوم إعادة تأهيل المخيم بخيام مجهّزة بكامل مقوّمات الحياة الكريمة».

بدوره، يلفت رئيس اللجنة الاجتماعية السورية في طرابلس (شمال) محمد نحلاوي «أبو طه» إلى أنّ كثيرين من سكان المخيم يمضون ليلهم في المخيمات المجاورة ولدى سكان لبنانيين حالياً، لكنّهم يعودون نهاراً إلى أرض مخيمهم المحروقة بالكامل، كي لا يشعروا أنّهم عبء كبير على من يأمّنون لديهم.

مهاجرون ليبيون يعودون إلى بلدهم

برزت هجرة الليبيين عبر البحر منذ منتصف عام 2016، إذ هرب كثيرون بـ«قوارب الموت» التي يديرها مهرّبو بشر، استغلوا الانفلات الأمني في البلاد. بعض هؤلاء، لا سيما الشباب، قرروا العودة الى ليبيا

تمكنوا من الوصول بعد اخطار عدة واجهوها، لكنهم قرروا العودة (أولمو كالفو/ فرانس برس)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

على الرغم من نجاح عدد من المهاجرين السريين الليبيين في الاستقرار بدول أوروبية، بعد خوضهم رحلة الهجرة الخطيرة عبر البحر الأبيض المتوسط في السنوات الماضية، فإنّ بعضهم فضّل العودة إلى ليبيا، راضياً بالحياة التي أجبرته في السابق على مواجهة تلك المخاطر. يؤكد المسؤول في فرع جهاز مكافحة الهجرة بالقربولي، شرقي طرابلس، رمضان الشيباني، أنّ السلطات المعنية بالمهاجرين في البلاد لا تملك إحصاءات حول الليبيين المهاجرين. ويوضح الشيباني لـ«العربي الجديد» أنّ «الهجرة بهذه الطريقة مخالفة للقانون ويجرّم فاعلها، وبالتالي لا تتوفر لدينا معلومات، فهي تحدث بالتجاوز وبعيداً عن أعين سلطة القانون» لكنّه يقرّ بوجودها لا سيما بعد انكشافها أمام وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، إذ وثق مهاجرون صور مغادرتهم الشواطئ الليبية.

مع ذلك، عاد بعضهم إلى البلاد «بعد تجربة اليمة» كما يصفها بشير المجبري، وهو ثلاثيني من مدينة أجدابيا، شرقي البلاد، باشر منذ عام، إثر عودته، حياة جديدة ملتحقاً بوالده الذي يدير ورشة تصليح سيارات خاصة به. يقول المجبري لـ«العربي الجديد» إنّ «الحياة وسط دفء أسرتي أفضل بكثير من صقيع أوروبا على الرغم من وجهها وزخم حركة الحياة فيها». في مطلع العام 2019، قصد المجبري، رفقة ثلاثة من أصدقائه، غربي البلاد، بعد الاتفاق هاتفياً مع مهربين في مدينة صرمان (غرب) على تأمين هجرتهم مقابل مبالغ مالية، لكنّ مخاوف المجهول اضطرت اثنين منهم للعودة إلى ليبيا قبل ركوبهم البحر، وبقي المجبري، وصديقه علي، من المدينة نفسها. اضطر الصديقان للبقاء أكثر من شهر، في مركز التهريب الساحلي، بانتظار قارب أمنّ للسؤال أكثر، قبل أن يهاجرا رفقة 23 مهاجراً من جنسيات أفريقية مختلفة. يصف رحلته بـ«المرعبة» مضيفاً: «على الرغم من ركوبي البحر سابقاً، فإنّ قصص غرق القوارب كانت ماثلة أمام عينيّ، لكنّي كنت أقاومها طمعاً في حياة جديدة». يلفت إلى أنّ القارب لم يبحر أكثر من ساعتين قبل أن تقترب منهم سفن منظمات الإنقاذ الدولية وتنقلهم الى مقار تجميع المهاجرين في جنوب إيطاليا. يتابع: «هناك يقينا كغيرنا من المهاجرين نتلقى الرعاية الصحية والغذاء، ولم يسمح لنا بالمغادرة كما كنت أتخيل فالسلطات الإيطالية ترفض المهاجرين». ولحسن حظ صديقه فقد استطاع إقناع فرق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بظروفه القاسية والملاحقات الأمنية التي يعيشها، وساعده في ذلك إتقانه الإنكليزية، فجرى قبوله كلاجئ في هولندا، التي ما زال مقيماً فيها، لكنّ المجبري، الذي بقي في مقرات المهاجرين في إيطاليا، متنقلاً بين واحد وآخر، اصطدم بواقع مختلف عما هيأت له أحلامه، كما يقول. يتابع: «بعد ثمانية أشهر، سمح لي بالخروج الى مناطق في الجنوب شريطة العودة نهاية كلّ يوم، وبعدما تأكدت من أنّ ظروف الحياة لم تكن كما أتخيل، وأنّ فرص العمل معدومة، قررت العودة». لا توجد في ليبيا هيئات دولية أو محلية تساعد المرغمين في العودة للبلاد، فبرنامج «العودة الطوعية» مفتوح في ليبيا للمهاجرين الأفارقة، كما يقول الشيباني. يضيف: «المهاجرون الليبيون لا يشكلون ظاهرة. وأغلبهم انصهروا واندمجوا في البلاد التي هاجروا إليها. لذلك، لا يوجد مثل هذا النوع من البرامج». لكنّ منظمات تعمل في مجال المساعدات الإنسانية تقدم مثل هذا النوع من الخدمات التي استفاد منها المجبري، وتمكن من العودة جواً إلى مطار بنغازي. يقول: «كنت متوجساً من التحقيق معي واحتجازي من قبل سلطات المطار لكنّ دخولي كان عادياً، وعدت إلى أسرتي التي كنت قد أبلغتها بعودتي مسبقاً».

تأكدتُ من أنّ الظروف لم تكن كما اتخيل، فقررت العودة

الهرب من مركز الإيواء يعني أن تصنف كخارج عن القانون

وبعد وصفه رحلته عبر مراكز التهريب على الساحل الليبي وانتقاله إلى شواطئ الجزر الإيطالية التي لا تختلف كثيراً عن رحلة المجبري، يقول: «إذا بقيت في مركز اللجوء فإنّ هذا يعني أنّك لن تحصل على فرصة عمل أو حياة، ولذلك فإنّ الخيار الآخر هو الهرب، وهذا يعني أن تعيش متسولاً وتصنف كهارب خارج عن القانون، كالمجرم». بعد تواصله مع من سبقه في تجربة الهرب عبر البحر من المركز الذي كان فيه، تأكد صابر من أنّ السبيل الوحيد لتأمين بقائه وعيشه هو أن يتزوج من أجنبية ليتحصل على أوراق ثبوتية. لكنّها طريقة للعيش لم تكن كما يتخيلها عندما واجه الموت عبر البحر، ويعلق: «سُدّت كلّ الطرق في وجهي، كما أنّني أرفض البقاء طوال عمري رهين زوجة لا أعرفها وأبناء سيكون مصيرهم مجهولاً، لذلك قررت العودة وعدم خوض هذه التجربة». والآن، يعمل صابر سائق أجرة، على سيارة، وفرت له والدته ثمنها.